مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

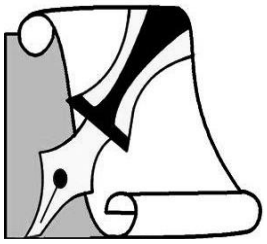

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مقدمة

لا زالت تصريحات الرئيس ترامب حول توجّهاته حول القضية الفلسطينية تشكّل استفزازاً للجانب الفلسطيني، فقد جدّد موقفه من القدس معتبراً أن قراره نهائي وأن موضوعها أُزيح عن طاولة البحث، في الوقت الذي يواصل الجانب الفلسطيني تحرّكاته الدولية لكسب المزيد من المساندة على أبواب المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة هذا الشهر، في أجواء عجز عربي عن التصدّي لموقفٍ يشكّل رافعة للموقف الفلسطيني في مواجهة توجّهات الإدارة الأمريكية، التي تتبنّى الرواية الإسرائيلية وتسعى لتنفيذها، وسط ضغوط أمريكية وابتزاز بفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على السلطة الفلسطينية، وخفض المساهمات الأمريكية في ميزانية الأونروا.

في هذه الأجواء عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اجتماعها الأول بعد انعقاد المجلس المركزي، وتبنّت قراراته ولكن مع وقف التنفيذ بالإحالة إلى لجنة تتولّى تقديم المقترحات لتنفيذ تلك القرارات، إلاّ أنّها قرّرت المضي قدماً في متابعة طرح القضية الفلسطينية أمام الأمم المتحدة، وإحالة عدد من القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية تتعلّق بتجاوزات الاحتلال ضد الفلسطينيين، وقضيّة الاستيطان.

هذا في الوقت الذي يتراشق فيه طرفي الانقسام الفلسطيني الاتهامات بعرقلة إنجاز قضايا المصالحة، والحديث عن برود مصري تجاه متابعة الجهود للمضي قدماً بالمصالحة، في الوقت الذي يزور وفد من حركة حماس القاهرة للبحث في المصالحة وأوضاع القطاع الذي تتراجع فيه كافّة الخدمات لتزيد من المعاناة التي يعيشها سكان القطاع المحاصر منذ أكثر من أحد عشر عاما، ولا يمكن عزل ما يجري تجاه القطاع عن ما يجري الحديث عنه من محاولات لتصفية القضية الفلسطينية عبر فرض صفقة القرن، عبر دفع الفلسطينيين إلى التنازل على وقع تفاقم المعاناة.

وفي الجانب الآخر تتزايد احتمالات تصاعد إجراءات شرطة الاحتلال ضد نتنياهو على خلفية قضايا الفساد، وسط التدقيق في قضايا جديدة، واستمرار المظاهرات الأسبوعية المطالبة باستقالته على خلفيّة قضايا الفساد.

إلى جانب بروز قضية إسقاط طائرة للعدو على يد الجيش السوري في مؤشر على تغيير في قواعد اللعبة لصالح الجانب السوري، بعد تمادي العدو في اعتداءاته على الأراضي السورية، في مؤشّرٍ إلى استعادة الثقة لدى سوريا في قدراتها وتحالفاتها، الحدث الذي يُربِك حسابات العدو في القادم من الأيام، ويفرض عليه إعادة حساباتة قبل الإقدام على أي تجاوز من الآن وصاعداً.

مستقبل الرئيس عباس

خلال استقباله رئيس الوزراء الهندي، أكّد الرئيس عباس التمسّك بالعمل السياسي والمفاوضات طريقاً لتحقيق الحرية والاستقلال، وفق حل الدولتين على حدود ١٩٦٧، وقرارات الشرعية الدولية، لتعيش كل من فلسطين وإسرائيل بسلامٍ وأمن، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية، مشدّداً على أنه لم يرفض المفاوضات يوماً، وكنا وما زلنا على الاستعداد لها. وأنّه يعوّل على دور الهند كقوة دولية ذات مكانة ووزن كبيرين، للإسهام في تحقيق السلام العادل والمنشود في منطقتنا، لما لذلك من تأثير على الأمن و السلم العالميين.

قال الخبير العسكري الإسرائيلي، ألون بن دافيد، إن هناك مخطّطاً إسرائيلياً لـ"إلقاء" مشكلة قطاع غزة المحاصر نحو مصر، في الوقت الذي يقترب فيه موعد حسم معركة خلافة الرئيس عباس، الذي إنقلب موقفه تجاه الإدارة الأمريكية. وأكّد، أن الرئيس عباس، لم "يفق تماماً بعد من الصفعة التي تلقّاها من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب"، ورأى أنّ عباس تحوّل من موقفه تجاه الولايات المتحدة، التي "لم يعد يمكنها أن تؤدّي دوراً في المسيرة السلمية"، إلى التأكيد على أنّ واشنطن "لديها دور هام في المسيرة السلميّة". وعلّق بقوله: "أخيرا هناك رئيس أمريكي يتحدّث باللغة المفهومة بالمنطقة، وهي لغة المال والقوة، وحتى عباس بدأ يستمع".

مشيراً إلى أنّه "قبيل معركة خلافة أبو مازن، هناك عصبة جديّة تقف حوله وهي، رئيس جهاز المخابرات ماجد فرج، نائب رئيس حركة فتح، محمود العالول، رئيس الوزراء رامي الحمد الله، وعضوا اللجنة المركزية لحركة فتح، حسين الشيخ وجبريل الرجوب وكبير المفاوضين صائب عريقات، و"هذه هي العصبة التي تستعد للإمساك بالحكم بعد نزول عباس، ومثله"، لافتاً إلى أنّ هذه العصبة تعارض المقاومة المسلّحة لإسرائيل والتي أطلق عليها "الإرهاب ولكنها تؤيّد المقاومة الشعبية". وأضاف: "ولكن الأهم من ذلك، أنها لا تزال تفضّل التسوية مع إسرائيل على دولة ثنائيّة القوميّة"، مؤكّداً أن "هذه العصبة ستحذر بشكلٍ كبيرٍ من التوجّه إلى انتخابات فلسطينية، ترفع حماس إلى الحكم في الضفة أيضا".

وبخصوص قطاع غزة المحاصر، والذي تعصف به العديد من الأزمات الإنسانية الحقيقية، رأى أن الوضع هناك "يميل إلى الاستقرار"، كاشفاً أن "إسرائيل وافقت على البدء بتنفيذ سلسلة من المشاريع التي تحسّن حياة السكان وتمنح أيضا دخلاً لإسرائيل".

وبينما يحاول وزير الاستخبارات والمواصلات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس أن "يدفع لبحث الكابينت خطته الهامة لإقامة ميناء في غزة، بدأ الجانب المصري بتعميق ميناء العريش، الكفيل بأن يكون حلا بديلا لخنق القطاع"، وأكّد أن "إسرائيل تحاول في هذه اللحظة دحر المشكلة الغزيّة نحو المصريين". وقال: "من المشكوك أن يوافقوا على ابتلاعها حتى النهاية".

يُذكَر أن وفداً من حركة "حماس" برئاسة إسماعيل هنية، غادر القطاع صباح اليوم متّجهاً إلى مصر في زيارة مفاجئة لم يُكشَف عنها إلا بعد مغادرة الوفد قطاع غزة.

قضية القدس

لا زالت تفاعلات قرار الرئيس ترامب حول القدس في تفاعلٍ مستمر، ففي جمعة الغضب العاشرة أصيب العشرات في المواجهات التي اندلعت مع الاحتلال، عقب تظاهرات انطلقت في مختلف أنحاء الضفة الغربيّة، ضمن جمعة غضب للأسبوع العاشر احتجاجاً على إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب القدس عاصمة لإسرائيل.

واندلعت عقب صلاة الجمعة مواجهات حاشدة بين مئات الشبان وجنود الاحتلال في الضفة الغربية، في مواجهات جمعة الغضب، أو جمعة الشهيد "أحمد جرار" كما أُطلق عليها أيضاً، ما أدّى إلى إصابة عدد من الشبان بالرصاص الحيّ والاختناق.

وحول قراره اعتبار القدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، قال ترامب لصحيفة إسرائيل اليوم: "إنني أعتقد أن القدس كانت نقطة الذروة بالنسبة لي، وهي هامّة لأنني اعترفت بالقدس على أنها عاصمتكم الرائعة، وكان هذا قرار هام للغاية بالنسبة لأشخاص كثيرين شكروني، وإذا أردت أن أكون صريحاً بالكامل، فإن آخرين لم يشكروني، لكن هذا كان وعد هام للغاية أطلقته ونفّذته".

وأضاف: "فعلا، قلت أنني أريد أن أفعل ذلك في سنتي الأولى (في الرئاسة). وأنا أدرك لماذا فشل رؤساء آخرون في تطبيق هذا الوعد. لقد مورست عليهم ضغوطاً هائلة كي لا يفعلوا ذلك. جميع الرؤساء الآخرين فشلوا في تطبيق هذا الوعد، رغم أنهم وعدوا بذلك خلال حملاتهم الانتخابية".

وفي ردّه على سؤال حول قصده من التصريح الذي أطلقه في منتدى دافوس الاقتصادي بأنه أزال القدس عن طاولة المفاوضات، قال ترامب: "قصدت أنني أزلت القدس عن طاولة المفاوضات وأردت أن أوضح أن القدس هي عاصمة إسرائيل. وفي ما يتعلّق بالحدود بشكل عيني، فإنني سأمنح الدعم لما يتّفق عليه الجانبان بينهما".

وأجاب ترامب على سؤال حول ماذا سيتعيّن على إسرائيل أن تعطي مقابل قراره بشأن القدس، "أعتقد أن كلا الجانبين سيضطران إلى التنازل بشكل كبير من أجل التوصّل إلى اتفاق سلام".

من جهته أكّد رئيس الوزراء الأردني بالوكالة، ممدوح العبادي، أنّ دول الخليج أوقفت للأردن، بسبب موقفها من القدس، وقال: "الشقيق قبل الصديق أحجم عن مساعدتنا في هذه السنة، والسنة التي قبلها، ولا يمكن أن نتخلى عن القدس، وعن الوصاية الهاشمية عنها". وأردف قائلا: "القدس عروس عروبتنا، وأي بوصلة لا تشير إليها خائنة، وسندفع الثمن، ونحن نعتمد على شعبنا في التحمّل".

وأضاف: "توقّف الدعم أجبرنا على الاعتماد على الذات، ولهذا أجبرت الحكومة على اتّخاذ قرارات قاسية، لا يوجد دعم من السعودية كما كان سابقا، وإن الاعتماد على النفس هو الحل الوحيد".

معاناة قطاع غزة

مع استمرار وتزايد آثار الحصار على قطاع غزة، أكّد علي الحايك، رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بغزة، أنّ قطاع غزة يتّجه لكارثة إنسانية واقتصادية حقيقيّة ستضرب كافّة قطاعات المجتمع الفلسطيني في القطاع. فنسب البطالة والفقر وصلت لمعدلات غير مسبوقة، لافتاً إلى أن نسبة البطالة في قطاع غزة وصلت إلى ٤٦,٦% ،حوالي ٦٠% منهم من فئة الشباب و٨٠% من النساء، بواقع وجود أكثر من

٢٥٠ ألف عامل و ١٧٦ ألف خريج عاطلين عن العمل، ناهيك عن ارتفاع نسبة الفقر المدقع لتتجاوز ٦٥% ،وتحويل مليون مواطن من سكان غزة لأشخاص يتلقون مساعدات إغاثية من "أونروا" و المؤسسات الإغاثية الدولية. مؤكداً على أنّ استمرار العمل وفق آليّة إعادة إعمار "GRM" لإدخال مواد البناء ينذر بمزيد من الانهيار الاقتصادي في قطاع غزة، وأنّ عملية إعادة الإعمار، وبعد مرور ما يقارب الأربعة أعوام لا تزال متعثّرة وبطيئة بسبب الحصار الاسرائيلي وآليّة إعادة الإعمار التي تحول دون إدخال مواد البناء للقطاع الخاص بحرية كاملة، مبيّناً أن حجم ما تمّ إدخاله من مواد البناء لقطاع غزة خلال الفترة من ٢٠١٤/١٠/١٤ حتى ٢٠١٨/٢/١٠ يقدر بحوالي ٢,٧مليون طن، وهي لا تمثّل سوى ٤٣% من احتياج القطاع في نفس الفترة.

ومن جهةٍ أخرى وفي محاولة لتضليل الرأي العام، ورد في تلفزة العدو أن كلاً من وزير الحرب أفيغدور ليبرمان ورئيس هيئة الاركان غادي أيزنكوت، وافقا على السماح للمجتمع الدولي بتقديم المساعدة لقطاع غزة بهدف منع الأزمة الإنسانية وتدهور الأوضاع هناك، وأنّ اجتماعاً أمنيّاً عُقِد لهذا الغرض ضمّ أفيغدور ليبرمان، ورئيس الأركان، غادي آيزنكوت، ومنسّق الأنشطة الحكومية، يؤاف مردخاي، وقائد المنطقة الجنوبية، إيال زامير، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، وممثلين عن جهاز (الشاباك)، حيث توصّل المجتمعون إلى هذا القرار عقب إجراء تقييم أمني شامل.

وخلال هذا الاجتماع الأمني تمّ الاستماع إلى تقارير بشأن الوضع الأمني والإنساني في غزة، وفي ضوء الوضع الصعب تقرّر السماح للدول العربية والمؤسسات الدولية بإدخال أي مساعدات وفقاً للقيود الأمنيّة المنصوص عليها وتحت إشراف دولي لمنع تدهور الأزمة الإنسانية ومنع انهيار القطاع.

وتطرّقت القناة إلى تصريحات ليبرمان أمام أعضاء حزبه والتي أكّد خلالها انفتاح إسرائيل على أي دعم سيقدّم إلى غزة لكن دون أن تتحمّل إسرائيل المسؤولية عن القطاع، مشيراً إلى أنّ إسرائيل تربط أي تحسين للبنية التحتية في غزة بحلّ ملف الإسرائيليين المفقودين بالقطاع ونزع سلاح الفصائل.

خلية الشهيد أحمد جرار

كشفت مصادر صحفية عبرية ، أن جهاز مخابرات الاحتلال لا زال يواصل التحقيقات في عملية نابلس التي قتل فيها الحاخام "يزريتيل"، والتي نفّذتها خلية الشهيد أحمد جرار، الذي استشهد في عملية خاصة لجيش الاحتلال في بلدة اليامون بمحافظة جنين، شمال الضفة الغربية المحتلة.

ونقلت صحيفة "معاريف" العبرية عن مصادر استخبارية تأكيدها على أن تحقيقات "الشاباك" تتّجه نحو وجود أعضاء آخرين في الخليّة ساهموا في تقديم الدعم اللوجستي لجرار وابن عمه قبل العملية وبعدها، كالسلاح والمال والسيارة قبل العملية، ومن ثم مساعدتهم على الاختفاء بعد تنفيذ العملية. وأنّ تحقيقات مخابرات الاحتلال كشفت عن وجود أعضاء آخرين في الخلية اقتصر دورهم على مساعدة المنفّذين الرئيسين للعملية ابنا العم "أحمد إسماعيل جرار وأحمد نصر جرار" على الاختباء، مشيرةً إلى أن قائد الخلية أحمد نصر جرار حصل على مساعدة بتأمين عدة منازل آمنة له تنقل فيما بينها خلال مطاردته.

وأكّدت مخابرات الاحتلال على أنّ العملية كانت من تخطيط وتنفيذ خليّة منظّمة عملت لأسابيع من أجل تنفيذ العملية بنجاح، وأن أجهزة الاحتلال الاستخباريّة لا تزال تبحث عن هؤلاء الأشخاص.

وأفادت مصادر إعلامية إسرائيلية قريبة من المستوى الأمني أن عمل الخلية التي كان يقف الشهيد أحمد جرار على رأسها شكّلت تحدٍّ "شديد التعقيد" لجهاز "الشاباك" الإسرائيلي بما تميّزت به من "ظروف مفرطة في السريّة والانغلاق".

وكشف التقرير الذي أعدّه محرر الشأن الأمني في موقع "والا" العبري، أن جهاز الشاباك شكّل منذ اللحظة الأولى لعملية نابلس غرفة عمليات خاصة، ضمّت مركزي جمع معلومات ميدانية، يضمّان خبراء في التكنولوجيا، وخبراء في الإعلام، ومحللين عملوا على جمع شظايا المعلومات بهدف تحويلها إلى صورة استخبارية تنبّئهم بمكان اختباء الشهيد أحمد جرار، في ظلّ خشيتهم الحقيقية من قدرته على تنفيذ عمليات إضافية، بحيث أن الخوف كان يزداد مع كل ساعة تمرّ دون الإمساك بجرار، خصوصاً وأنه كان يمتلك قدرة على تكبيد "إسرائيل" المزيد من الخسائر.

وأشار التقرير إلى أن "وحدة اليمام" نفّذت مداهمتها الأولى لقرية اليامون وحاصرت المنزل الذي كانت تتوقع تواجد الشهيد أحمد جرار فيه وذلك بشكل سرّي وسريع، خشية اندلاع مواجهات مع الشبان الفلسطينيين، الأمر الذي كان قد يمنع قوات الاحتلال من الوصول للشهيد، وفي الوقت الذي صدرت فيه أوامر الاحتلال

بإدخال معدات هندسية ثقيلة لضرب أساس المبنى فاجأهم الشهيد مسرعاً ببندقية (M16) وحقيبة ظهر محشوة بعبوة ناسفة، إلا أنّ قنّاصاً اغتاله عن بعد.

ونوّه التقرير إلى أن وحدات التحقيق الإسرائيلية عانت هذه المرة من قلّة المتعاونين ومقدّمي المعلومات، وأن جهاز الشاباك سيستمر في تحقيقاته حول كل من قدم المساعدة للشهيد أحمد جرار، كما أنه يخشى بجدّيّة من تكرار انطلاق خلايا مشابهة لخلية الشهيد أحمد جرار من مناطق الضفة المحتلة.

الاستيطان

طالب المستوطنين بالضفة الغربية من رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو أن يكون شجاعاً بعد أن امتنع عن تقديم مشروع قرار "ضم الضفة" للجنة الوزارية الخاصة بالتشريع. وبحسب صحيفة "معاريف"، فإن هذا الامتناع أثار ردود فعل غاضبة من قبل المستوطنين وكذلك الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة في الكنيست الإسرائيلي.

وطالب بعض مسؤولي المستوطنات من نتنياهو أن يكون "جريئا" وأن يقدم المشروع للجنة الخاصة بالتشريع مستشهدين بقرار رئيس وزراء الاحتلال الأسبق مناحم بيغن عندما قدم مشروع ضم الجولان وتطبيق السيادة الإسرائيلية عليه في العام ١٩٨١.

وكان موقع القناة "السابعة" قد أفاد بأنّ بنيامين نتنياهو قد أصدر أمراً بمنع اللجنة الوزارة للتشريعات من التصويت على اقتراح قانون فرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية، وأوضح بأنّ التصويت على القانون سيتمّ بالتنسيق مع الحكومة الأمريكية برئاسة ترامب وهذا لن يحصل قريباً.

من جانبه، هاجم وزير الزراعة أوري أرئيل نتنياهو على هذا القرار قائلا: "سيدي رئيس الحكومة، لقد حان الوقت لإعطاء الضوء الأخضر لفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية".

يُشار إلى أن الحديث يدور عن اقتراح قانون قدّمه عضو الكنيست يوئاف كيش من حزب الليكود، ولقد كان من المفترض أن تعرضه اللجنة الوزارية لسن التشريعات من أجل التصويت عليه.

وفي السياق ذاته، قال شلومو نيمان رئيس المجلس الإستيطاني في غوش عتصيون أن هذا القرار خاطئ وأن هذا التردّد السياسي سيقلّص من الدعم الأمريكي.

ومن جهةٍ أخرى أثارت صورة نشرت عقب إحدى الجنازات الرسمية التي أقيمت للشهيد الفدائي أحمد نصر جرار بقطاع غزة الرعب في صفوف حاخامات الاحتلال وكبار مستوطنيه وعدداً من المسؤولين، وأظهرت الصورة التي رفعها عناصر من كتائب القسام في إحدى التظاهرات بغزة قائمة كاملة للعديد من الحاخامات اليهود، كان من أبرزهم اسحق يوسف، وعضو كنيست الاحتلال يهودا غليك وآخرين، فيما تمّ الكتابة على اثنين من أصل سبعة بأنه تمّت تصفيتهم.

وفي السياق طالب وزير الخدمات الدينية في حكومة الاحتلال "ديفيد ازولاي" من وزير الأمن الداخلي "جلعاد اردان"، بالعمل على توفير حماية مضاعفة للحاخام الكبير اسحق يوسف وعضو الكنيست يهودا غليك بعد نشر حماس صور تهدد بإلحاق الأذى بهم وقتلهم.

وفي أعقاب عملية الطعن الأخيرة التي نفّذها شاب فلسطيني قرب أرئيل بمنطقة سلفيت شمالي الضفة، والصورة التي ظهرت للحاخام الذي جرى قتله من قبل خلية تابعة للمقاومة كان يترأّسها الشهيد جرار، تساءل الكثيرين عن إمكانية وجود قوائم تصفية خاصة أعدتها المقاومة للحاخامات والمستوطنين، ترأّسها الشهيد جرار. وقرّرت قيادة جيش الاحتلال دفع المزيد من قوات الجيش لحماية المستوطنين في الضفة في أعقاب ارتفاع العمليات ضدهم من قبل الفلسطينيين. وذكرت وسائل الإعلام العبرية، أن جيش الاحتلال سيعزّز قواته في الضفة الغربية بعدّة كتائب عسكرية، وسيتمّ نشر الجنود على الطرق التي يسلكها مستوطنين وعلى نقاط الاحتكاك مع الفلسطينيين للقيام بحملات اعتقال في مدن وقرى الضفة الغربية.

المصالحة

لا زالت المصالحة الفلسطينية تعاني من العجز عن تجاوز العقبات التي تعترضها، فقد أكّد رئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله، أن دمج موظفي غزة، الذين عيّنتهم حركة حماس بعد عام ٢٠٠٧ موجود ضمن الموازنة المالية الجديدة، التي أقرّتها حكومة التوافق. وقال: "غزة موجودة في الموازنة الجديدة، واستيعاب الموظفين أيضاً، والمطلوب من حماس تمكين الحكومة وتسليمها صلاحياتها في قطاع غزة. وليس على حماس إلاّ التجاوب معنا، وتمكين الحكومة، ونحن جاهزون لتسلم مهامنا".

من جهةٍ أخرى قال فوزي برهوم الناطق باسم حماس: "غادر وفد من حركة حماس إلى القاهرة، على رأس الوفد إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة، وعضوية كلا من خليل الحية وروحي مشتهى وفتحي حماد وذلك للقاء المسئولين المصريين".

وأوضح أن هذه الزيارة تأتي ضمن ترتيبات مسبقة، وفي إطار جهود الحركة للتشاور مع مصر للتخفيف عن أهلنا في قطاع غزة وفكفكة أزماته المختلفة والتي أوصلت القطاع إلى حافة الهاوية، وكذلك من أجل استكمال تنفيذ اتفاق المصالحة على أساس اتفاق ٢٠١١ و٢٠١٧، ولدفع الجهود المصرية لإتمامها. وتأتي أيضا ضمن الجهود التي تبذلها الحركة لحماية القضية الفلسطينية ومواجهة القرار الأمريكي الأخير بشأن القدس ومواجهة الاستيطان.

من جهته أكّد القيادي في حركة الجهاد خضر حبيب أن "الشعب الفلسطيني ماض في مقاومته للمحتل حتى يرحل من أرضنا"، مضيفاً أنه "ليس أمامنا إلاّ خيار المقاومة". وقال: "رسالتنا تؤكّد على أن الشعب الفلسطيني ماض في مقاومته للمحتل حتى يرحل من أرضنا"، وأضاف أن غالبية الفصائل تسعى من أجل قيادة موحّدة لكن للأسف السلطة الفلسطينية تخضع للضغوط. مؤكّداً الحاجة للتوافق على استراتيجية ثابتة تحت خيمة المقاومة، وأنه في ظل ما يحاك ضد القضية الفلسطينية ليس أمامنا إلاّ خيار المقاومة.

إخراج القدس من المفاوضات

أثناء مشاركته في الإفطار السنوي الذي يقيمه الرئيس الامريكي لعدد من قادة الرأي ونخب المجتمع الدولي، دعا البروفيسور عدنان مجلي وهو رجل أعمال بارز في امريكا، إلى "تبنّي خطّة لتطوير الاقتصاد الفلسطيني، ورفع الحصار الظالم عن الشعب الفلسطيني، وتوفير فرص العمل والتنمية، لأن الفقر والتجويع والبطالة والحصار لا يؤدي إلى حل، وإنّما يولّد انفجاراً سياسيّاً وإنسانيّاً لا تُحمَد عقباه ولا يقف عند الحدود الجغرافية والسياسية في المنطقة".

وقال، أن الإدارة الامريكية، ارتكبت خطأً سياسيّاً استراتيجيّاً عندما أخرجت القدس من طاولة المفاوضات، وأنّ أي مبادرة للسلام لا يشارك فيها الفلسطينيون ستبوء بالفشل، كما يدرك العرب أن لا أحد يستطيع توقيع اتفاق سلام لا يشمل القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

وحذر خلال لقاء مع مجموعة من المفكرين وكتاب الرأي الأمريكيين في العاصمة الأمريكية واشنطن، من إقدام الإدارة الأمريكية على قطع المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية مشيراً إلى أنّ ذلك، في حال حدوثه، سيكون خطأ استراتيجيا ثانيا، ، "لأن إضعاف السلطة من شأنه أن يقود المنطقة إلى تداعيات كبيرة، ليست في مصلحة أحد، في ظلّ الوضع الهشّ أمنيّاً وسياسيّاً أصلاً في الشرق الأوسط، بما يعزّز قوى التطرّف ويُضعِف المعسكر الوطني المعتدل".

وأضاف: "ما زال أمام الإدارة الأمريكية فرصة لإصلاح خطئها بالإعلان أن أي مفاوضات قادمة ستُجرى على أساس إقامة دولة فلسطينية على حدود حزيران ١٩٦٧، ووفق قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات العلاقة".

وأشار إلى "أن مفاوضات لا تجلس إليها القيادة الفلسطينية، لا تعدو كونها مضيعة للوقت، وستلاقي مصير مبادرات ومحاولات فاشلة سابقة، فالقرار على الأرض يحكمه الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية".

وقال أن الفلسطينيين مجمعون على موقف واحد، رافضٍ لأي حلٍّ جزئي أو مؤقّت للقضية الفلسطينية. وقال أن القيادة الفلسطينية تُبدي مرونة عالية للتوصّل إلى حلٍّ سياسي على مراحل، حتى لو كانت طويلة بعض الشيء، لكن هذا مرهون باعتراف أمريكي وإسرائيلي بأنّ الحلّ على أساس خطوط العام ٦٧، وموافقة إسرائيل على وقف الاستيطان. مؤكّداً على أن وحدة النظام السياسي الفلسطيني شرط حتمي لنجاح الفلسطينيين، داعياً إلى إتمام المصالحة وإنهاء الانقسام، والالتفاف حول الرئيس محمود عباس الذي قال بأنّه يحافظ بقوة على الثوابت الوطنية الفلسطينية.

نتنياهو وتهمة الفساد

في الوقت الذي تتواصل فيه المظاهرات الأسبوعية في تل أبيب للمطالبة باستقالة ومحاكمة نتنياهو، اتّهم رئيس الائتلاف الحكومي في الكنيست (البرلمان) دافيد امسالم، الشرطة تحاول تدبير انقلاب ضد رئيس الوزراء، وقال للقناة الإسرائيلية الثانية: "لقد تمّ وضع الإشارة على الهدف (..) هذه محاولة انقلاب من قبل الشرطة، إنهم يرون في رئيس الوزراء عدو شخصي ويحاولون اسقاطه".

وفي انتقادٍ مباشرٍ للمفتّش العام للشرطة، روني ألشيخ قال امسالم في مقابلة أخرى لإذاعة الجيش: "لقد سبب لي الصدمة، اعتقدت أنّه يريد خوض الانتخابات". وكان ألشيخ قد قال أن هناك "ضغوطاً تُمارس على الأشخاص الذين يتولون التحقيق"، في إشارة إلى ضباط الشرطة الذين يحقّقون مع نتنياهو منذ عدة أشهر بشبه الفساد.

وأضاف ألشيخ: "هناك أشخاص يحومون حول أولئك المحققين في محاولة لجمع المعلومات عنهم"، وأضاف: "لقد تمّ السؤال عن المحققين بما في ذلك الحديث مع جيرانهم ونحن نعلم أن من يقومون بهذا العمل محترفون"، في إشارة إلى أنّهم محققين سريين.

وكشف ألشيخ النقاب عن أنّ نتنياهو وعده أنّه في حال بقاءه رئيسا للوزراء، فإنه سيعيّنه رئيسا لجهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك"، ولكن نتنياهو رفض اتهامات ألشيخ بالقول: "من الصادم اكتشاف أن المفتش العام للشرطة يكرّر التلميح والوهم غير الصحيح بأن رئيس الوزراء نتنياهو أرسل محققين خاصين وراء ضباط الشرطة الذين يحققون معه".

وأضاف نتنياهو: "كل شخص لائق يجب أن يسأل نفسه، كيف يستطيع من يقول مثل هذه الأمور الوهمية عن رئيس الوزراء التحقيق معه بموضوعية وتقديم توصية غير متحيّزة عنه؟ لقد تمّ إلقاء ظلال كبيرة حول تحقيقات الشرطة والتوصيات المتعلّقة نتنياهو".

وتأتي الانتقادات التي وجّهها نتنياهو بعد أن عقد ألشيخ جلسة أمس مع مسؤولين كبار في الشرطة، لبحث رفع توصيات إلى النيابة العامة بتقديم لائحة اتهام ضد نتنياهو بشبه الفساد.

وقالت صحيفة "يديعوت احرونوت"، أن الاجتماع انتهى إلى قرار تعيين طاقم لبحث الثغرات التي ما زالت قائمة في القضية، قبل رفع توصية إلى مكتب النيابة العامة بتقديم لائحة الاتهام. واستناداً إلى الصحيفة فإن التوصيات تتعلّق أساساً بما يُعرَف إعلاميّاً بالملف ١٠٠٠ الذي يشتبه فيه برئيس الوزراء بالانتفاع من رجال أعمال.

وأشارت إلى وجود اختلاف في التقييمات في أوساط الشرطة بشأن ما يُعرَف إعلاميّاً بالملف ٢٠٠٠ والمتعلّق بإجراء نتنياهو نقاشات مع ناشر صحيفة "يديعوت احرونوت"، ارنون موزيس، للحصول على تغطية صحفية إيجابية مقابل التضييق على صحيفة "إسرائيل اليوم" المنافسة.

وفي تطورٍ جديد كشفت صحيفة هآرتس يوم الجمعة٩-٢-٢٠١٨، عن تورّط نتنياهو في شبهة فساد جديدة، وقالت هآرتس، في تقرير لها أن الشرطة حقّقت مؤخّراً مع الثري الأمريكي سبنسر بارتريش، بشأن هدايا ومصالح قدمها لنتنياهو على مدى سنوات. وأشارت إلى أن الشرطة حقّقت مع بارتريش بشبهة تمويل رحلات خارجية لنتنياهو وأفراد عائلته عندما كان الأخير وزيرا للمالية في الفترة ما بين ٢٠٠٣ – ٢٠٠٥.

جدير بالذكر أن القضية الجديدة ظهرت في إطار التحقيقات التي تحمل اسم "ملف ١٠٠٠"، بتهمة تلقّي نتنياهو لهدايا من أثرياء مؤيّدين له ولسياساته من بينهم، المنتج السينمائي الأمريكي أرنون ميلشان، والملياردير الأسترالي جايمس باكر.

اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

خلال اجتماعها في رام الله مؤخراً، اقترح الرئيس عباس تشكيل لجنة قانونية لدراسة وضع "المجلس الوطني" ليشمل الفصائل كافّة، موضحاً أن القرار برفض التخاطب مع الولايات المتحدة لا يزال قائماً، وأنّه أوعز إلى رئيس الحكومة، رامي الحمدالله، برفض مقابلة المبعوث الأميركي لعملية التسوية، جيسون غرينبلات، خلال الاجتماع الأخير للدول المانحة في بروكسل.

وأنه مع ذلك لا يستطيع منع واشنطن من أن تكون جزءاً من "آلية دولية للسلام"، خاصة أن نتائج جولاته بعد قرار الرئيس دونالد ترامب بشأن القدس المحتلة لم تخلص إلى نتيجة، مضيفاً: "فشلنا في عقد قمة عربية، والأحسن أنهم ما اجتمعوا، سواء من يريد الحضور ومن لا يريد... حضر الملك (الأردني) عبد الله القمة الإسلامية باسم القمة العربية، ثم قمة الأزهر حضرها ٨٦ دولة إسلامية، وأنا الآن أمام زيارة لروسيا، وبعدها سأذهب لإلقاء كلمة في مجلس الأمن ربما سيعمل الأمريكان على تعطيلها". وتابع: "في كل الأحوال، لن ألتقي أي أميركي (في نيويورك)، وصفقة القرن مرفوضة مهما كان نوعها".

أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بيان عقب اجتماعها في ٣-٢- ٢٠١٨ تضمن مقرراتها التي جاءت على صورة مطالبات لحكومة "الوفاق الوطني" وللسلطة، أهم تلك المطالبات، البدء فوراً بإعداد خطط فك الارتباط مع الاحتلال على كافة المستويات، إضافةً إلى تشكيل لجنة عليا لتنفيذ قرارات المركزي، بما فيها تعليق الاعتراف بإسرائيل. وضرورة تحرير سجلي السكان والأراضي من سيطرة سلطات الإحتلال، ومدّ ولاية القضاء والمحاكم الفلسطينيين على جميع المقيمين في مناطق السلطة، والتقدّم من المحكمة الجنائية الدولية بطلب إحالة لفتح تحقيق قضائي في تجاوزات الاحتلال.

ومن جملة ما أكّدت عليه اللجنة التنفيذية في اجتماعها الأخير:

- الرفض الحازم لتهديدات وتصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأن القدس لم تعد مطروحة على طاولة المفاوضات، وبأن الفلسطينيين أمام خيارين إمّا العودة لطاولة المفاوضات أو وقف المساعدات الأمريكية عن السلطة الوطنية الفلسطينية، وأكّدت أن الحقوق والمصالح الوطنية الفلسطينية لا تخضع للابتزاز والمساومة.

- أكّدت اللجنة التنفيذية في ضوء هذه المواقف بأن الإدارة الاميركية قد عزلت نفسها عن القيام بدور الوسيط النزيه ولم تعد مؤهّلة لرعاية أيّة عملية سياسية لتسوية الصراع، ودعت إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وتشكيل إطار دولي لرعاية مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ينهي الرعاية الأميركية الأحادية للمفاوضات ويعمل على تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وفق آليات مُتّفق عليها وجدول زمني لتنفيذها بهدف التوصّل إلى تسويةٍ شاملةٍ ومتوازنة للصراع استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وبما يوفّر الأمن والاستقرار لجميع شعوب ودول المنطقة بما فيها دولة فلسطين على جميع أراضيها المحتلة بعدوان ١٩٦٧ وفي القلب منها مدينة القدس العاصمة الأبدية لدولة وشعب فلسطين.

- أدانت اللجنة التنفيذية المواقف التي تصدر عن الإدارة الأميركية وتدعو إلى تصفية خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)، ورحّبت في الوقت نفسه بموقف الوكالة، ودعت إلى الحفاظ على دورها ومكانتها وفقاً للتفويض الممنوح لها بموجب القرار (٣٠٢).

– قررت التوجّه لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث من المقرّر أن يقوم الرئيس عباس بإلقاء خطاب أمام مجلس الأمن خلال الشهر الجاري يؤكّد فيه على ثبات الموقف الفلسطيني على القانون الدولي والشرعية الدولية، وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. وطالبت دول العالم تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ للعام ٢٠١٦ من أجل دفع اسرائيل إلى احترام التزاماتها باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال والامتثال للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وكذلك توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وتمكين دولة فلسطين من الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. كما قررت التقدّم من المحكمة الجنائية الدولية بطلب إحالة لفتح تحقيق قضائي في جرائم الاستيطان والتمييز العنصري والتطهير العرقي الصامت، من أجل مساءلة ومحاسبة المسؤولين السياسيين والعسكريين والأمنيين الإسرائيليين وجلبهم إلى العدالة الدولية وفقاً للمادة الثامنة من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، التي تعتبر الاستيطان جريمة حرب وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة، التي تحرّم على الدولة القائمة بالاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي الخاضعة لاحتلالها.

– أكّدت عزمها على تنفيذ قرارات المجلس المركزي برفض سياسة الرئيس ترامب الهادفة لطرح مشروع أو أفكار تخالف قرارات الشرعية الدولية لحل الصراع، ودعت الإدارة الأميركية إلى مراجعة سياستها والكفّ عن التعامل مع الجانب الفلسطيني بلغة الإملاءات، وأكّدت في الوقت نفسه على ضرورة إلغاء قرار الكونغرس باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية منذ عام١٩٨٧، وقرار وزارة الخارجية الأميركية بإغلاق مكتب مفوضيّة م.ت.ف في واشنطن في ٢٠١٧/١١/١٧، وقرار وزارة المالية الأميريكية بوضع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (أسماعيل هنية على قائمة الإرهاب).

– أكّدت بأن الفترة الانتقالية التي نصّت عليها الاتفاقيات الموقّعة في أوسلو، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة نتيجة لتنكّر الحكومة الإسرائيلية لمجمل ما ترتّب عليها من التزامات وفقاً للاتفاقات، وطلبت على أساس ذلك من الحكومة البدء فوراً بإعداد الخطط والمشاريع لخطوات فكّ ارتباط مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي على المستويات السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنيّة، وعرضها على اللجنة التنفيذية للمصادقة عليها، بدءاً من تحديد العلاقات الأمنيّة مع الجانب الإسرائيلي، والتحرّر من قيود اتفاق باريس الاقتصادي بما يلبّي متطلّبات النهوض بالاقتصاد الوطني، والتحرّر من تبِعات الربط القسري مع الاقتصاد الإسرائيلي، وإعطاء الأولوية للنهوض بالاقتصاد الوطني ودعم العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والإسلامية والدول الصديقة ودول الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه تحريم تداول السلع

المنتجة في المستوطنات وتوسيع نطاق مقاطعة المنتجات الاسرائيلية بتوفير بدائل لها من المنتجات الوطنية ومنتجات البلدان العربية والأجنبية الصديقة.

قررت اللجنة التنفيذية تشكيل لجنة عليا لتنفيذ قرارات المجلس المركزي وبما يشمل تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان وعلى أهمية وضرورة تحرير سجل السكان وسجل الأراضي من سيطرة سلطات الاحتلال ومدّ ولاية القضاء الفلسطيني والمحاكم الفلسطينية على جميع المقيمين على أراضي دولة فلسطين تحت الاحتلال. وطلبت من الحكومة ووزاراتها وإداراتها جهة الاختصاص البدء بإعداد الدراسات والمشاريع والمقترحات للشروع بخطوات تُفضي إلى تمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على أراضيها المحتلة بعدوان حزيران ١٩٦٧.

الأونروا

قال مفوض وكالة غوث وتشغيل لاجئي فلسطين "أونروا"، بيير كرينبول، أنّ العالم لنْ يَتحمّل مُعاناة لاجئي فلسطين، مضيفاً أنّ "الأونروا" شاهد على تطوّر مأساة لاجئي فلسطين. وهي مثالٌ للحفاظ على كرامة لاجئي فلسطين، موضحاً أنّ "الأونروا" تُتابع إخفاق العالم في حلّ الصراع. وتابع كرينبول: "لنْ يستسلم اللاجئون الفلسطينيون"، وإنّ الأطفال هم أول ضحايا الصراعات المسلحة، موضحاً: "نحنُ نهتم بالشباب الذين يُواجهون مستقبلاً مجهولاً"، قائلاً: "الفلسطينيون يهتمون بالتعليم ويُقدرونه.. والأونروا تُشجع أطفال اللاجئين على التعليم.. ولا يحقُ للمجتمع الدولي حِرمان أطفال اللاجئين من التعليم".

وأوضح كرينبول، أنّ الأوضاع في غزة مُتدهورة وتُمثل تحدّياً، وأنّ غزة تُعاني نقصاً حادّاً في الكهرباء والمياه، وأنّه لا يُمكن تجاهل جراح الفلسطينيين، وأنّ التعليم ليس هو فقط مجال تميّز الأونروا، وأنّ اللاجئين الفلسطينيين مُتمسّكونَ بالتعليم وكرامتهم، متابعاً أنّهُ لا بُدّ من الدفاع عن حقوق الفلسطينيين. وقال أنّ علاقة الأونروا والسلطة الفلسطينية مُهمّة جدّاً، وأنّ الأونروا تدعم السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية، وأنّ الأونروا تتكفّل بِالأعباء المالية للخدمات، وتتبنّى الرؤية الفلسطينية في مناهج التعليم، وأنّ مناهج التعليم تتّفق مع القيم الفلسطينية.

وأشار بأنّ معاناة الفلسطينيين هي الأكبر في التاريخ.. وأنّ حصار غزة يُدمّرها اقتصادياً.. وأنّ الأونروا تعملُ على إقناع إسرائيل بتغيير الأوضاع، ونبحثُ مع الإسرائيليين قضايا الحصار والاحتلال..

القدس عاصمة الشباب الإسلامي

اعتبر المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، قرار القدس عاصمة الشباب الإسلامي ٢٠١٨م، جاء للفت الانتباه لما تتعرّض له المدينة المقدّسة من محاولات تهويد، عبر ارتفاع معدلات البناء الاستيطاني، ومصادرة منازل المقدسيين وهدمها، ومحاربتهم في معاشهم وجوانب حياتهم جميعها.

وخلال جلسته الـ ١٦٠، التي عُقدت برئاسة الشيخ محمد حسين المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية، رئيس مجلس الإفتاء الأعلى، طالب المجلس بضرورة تقديم الدعم اللازم للمقدسيين، حتى يحافظوا على الهوية الوطنية الفلسطينية، وعدم السماح لحكومة الاحتلال باستغلال ما يجري في المنطقة والعالم لتمرير سياساتها الهادفة للسيطرة على المدينة وتهويدها، واستكمال مشروعها الاستيطاني الاحتلالي في ظل الصمت العربي والدولي.

استنكر المجلس هدم سلطات الاحتلال وما يسمّى بـ "الإدارة المدنية" غرفتين دراسيتين للمرة الخامسة في مدرسة تجمع أبو النوار البدوي شرق القدس المحتلة، منتهكةً بذلك المواثيق والمعاهدات الدولية والقيم الإنسانية الخاصة بحقوق التعليم للشعوب.

كما ندّد المجلس بالأوامر المتعلّقة بإغلاق مؤسسات مقدسية في القدس، مبيّناً أنّ هذه جرائم جديدة تُضاف إلى سلسلة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال بحقّ المدينة ومؤسّساتها، في محاولة لتمرير سياسة مُمَنهجة مرفوضة فلسطينياً وعربياً، ومنافية للمواثيق والقوانين الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

وأدان اعتداء متطرّفين يهود على مسجد حسن بيك في مدينة يافا، معتبراً أن هذا الانتهاك يعكس مستوى عنصرية المحتل وكراهيته للشعب الفلسطيني ومقدّساته، مؤكداً، أن هذا الاعتداء لن يزيدنا إلا ثباتاً وصموداً ورباطاً في أرضنا ومقدساتنا.

الجبهة الداخلية للعدو

كشفت وثيقة رسميّة، تمّ توزيعها في ٥-٢-٢٠١٨ على موظفي وعمّال بلدية مدينة أشدود (أسدود) في جنوب فلسطين المحتلة، والتي يصل عدد سكانها إلى مئات الآلاف، أموراً خطيرةً جدّاً، تُوحي باحتمال إعداد العدو لعدوانٍ جديدٍ على قطاع غزّة. وشملت تعليماتٍ صارمةٍ لجميع السكّان بالاستعداد لفترة الطوارئ، والتزوّد بجميع اللوازم، مُطالبةً في الوقت عينه المُواطنين عدم الدخول في حالة من الهستيريا، والعمل بهدوءٍ على تطبيق التعليمات الواردة في الوثيقة، التي قام بإعدادها قسم الأمن في البلدية، والذي يعمل بتنسيقٍ كاملٍ مع قيادة الجبهة الداخليّة في الجيش الإسرائيليّ، وتُذكّر المُواطنين في المدينة، بضرورة الحصول على كلّ المُستلزمات الحياتيّة لأوقات الطوارئ. وأنّه ينبغي على السكّان في الجنوب التزوّد ما من شأنه أن يجعل البيت جاهزاً وآمناً لوضع الطوارئ، بما في ذلك، بطاريات للهواتف المحمولة، وبطاريات تُشحن بدون كهرباء، ومصابيح ليل تعمل بدون كهرباء،وشدّدت على أنّه ينبغي على السكّان التزوّد بالمياه المعدنيّة تكفي لعدّة أيّام، ومنتجات أكل محفوظ ومجفّف للاستخدام في وقت الطوارئ، أدوية، ولوازم تقديم الإسعافات الأوّلية في حالة الإصابة.

والتزوّد بحقائب تحتوي لوازم مختلفة، في حالة اتّخاذ قرار بإخلائهم من بيوتهم وحتى من مكان سكناهم لعدّة أيام، مع العلم أن حكومة العدو أقرّت خطةً لإخلاء سكّان الجنوب في حالة نشوب حربٍ جديدةٍ في الجنوب، كذلك أقرّت الحكومة خطّة مماثلة لسكّان المنطقة الشماليّة في حال حدوث مواجهة جديدة مع حزب الله.

كما تُلزِم الوثيقة السكّان بالتزوّد بلوازم الإطفاء الذاتيّة في حال اشتعال حريقٍ، وقائمة بهواتف أرقام قوّات الإنقاذ المختلفة، ولأبناء العائلة والأصدقاء، والجيران أيضاً، وأنّه في حال عدم وجود منطقة آمنة، فعلى المُواطنين العمل وفق أمر: الاختباء في أكثر منطقة آمنة نسبيّاً، والتزوّد بالوثائق الطبيّة، الهويّات وجوازات السفر للتعرّف عليهم، بالإضافة إلى وثائق شخصيّة أخرى، بهدف التعرّف عليهم في وقت الطوارئ.

وتتأتّى أهميّةً الوثيقة على وقع التهديدات الأخيرة بشنِ حربٍ جديدةٍ على قطاع غزّة، من أجل إسقاط حكم حركة حماس في القطاع، والتأكيد المُستمّر لقادة وأركان دولة الاحتلال من المُستويين الأمنيّ والسياسيّ بأنّ الضربة هذه المرّة ستكون أقوى وأشّد من سابقاتها.

ومع إعلان الشرطة الإسرائيليّة نيّتها تقديم توصياتها للمُستشار القضائيّ للحكومة في تل أبيب فيما يتعلّق بالتحقيقات مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، والقاضية بتقديمه للمحاكمة بتهم تلقّي الرشاوى، خيانة الأمانة

وتهم فساد أخرى، يُمكن الترجيح بأنّ نتنياهو قد يستغّل أزمته الداخليّة، ويُحاول عن طريق العدوان على غزّة، صرف الأنظار عن تورّطه في قضايا فساد، والتي قد تقود إلى نهاية حياته السياسية.

تداعيات إسقاط طائرة للعدو

في مؤشّرٍ على تحوّل في الاستراتيجية السورية في مواجهة الإعتداءات الصهيونية التي تكرّرت خلال الأزمة في سوريا، أعلن جيش العدو تحطم مقاتلة "F-16" إسرائيلية بنيران سورية، وإصابة الطيارين اللذين كانا على متنها، وسقوطها في الأراضي المحتلة، يوم السبت ١٠-٢-٢٠١٨؛ فيما أعلن الجيش السوري من جهته "أن وسائط الدفاع الجوي في الجيش تصدّت لعدوان إسرائيلي جديد على قاعدة عسكرية في المنطقة الوسطى، وأسقت طائرة إسرائيلية من نوع F16".

وقال الناطق بلسان جيش الإحتلال أن مقاتلات سلاح الجو شنّت غارات واسعة ضد منظومة الدفاع الجوي السورية، بالإضافة إلى أهداف إيرانية في سوريا، وأنه تمّ استهداف ١٢ هدفاً في ٣ بطاريات دفاع جوي سورية و٤ أهداف لإيران، واعترف الناطق أنّ المقاتلات الإسرائيلية تعرّضت خلال الغارات لنيران مضادة استدعت تفعيل الصافرات في مناطق الشمال، معتبراً أن ما حدث خرق "للسيادة" الإسرائيلية، وأن الجيش في حالة جاهزية لمختلف السيناريوهات. وأضاف أنّه بالمجمل فقد تمّ إطلاق ما بين ١٥ إلى ٢٠ صاروخاً مضاداً للطائرات، وأن جزءً من شظايا هذه الطواريخ سقط في إسرائيل دون أن يحث أضراراً، مضيفاً أن جميع الطائرات التي شاركت في الهجوم الثاني عدت إلى قواعدها بسلام. واعتبر أن إطلاق الجيش السوري الصواريخ ضد الطائرات، يعني أن سوريا قرّرت أن تتدخّل فعلاً في الاشتباك الإسرائيلي الإيراني، على حدِّ وصفه.

وأكّدت حكومة العدو أن إيران هي المسؤولة عما جرى من إسقاط لطائرة مقاتلة فوق الجولان، مضيفةً أنّها ستدفع الثمن، وأضافت أن "إيران وسوريا تلعبان بالنار ولكننا لا نريد التصعيد، وأن إيران تجرّ المنطقة إلى مغامرة لا تعلم كيف ستنتهي". وأجرى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، مشاورات أمنية، في أعقاب التطورات على الحدود الشمالية، وأعطى الكابينت الضوء الأخضر للقيام بعملية عسكرية جوية في سوريا.

وعكس تناول إعلام العدو، لحادثة إسقاط الطائرة حالة الصدمة والمفاجأة التي أصابت المحافل الإسرائيلية المختلفة.

في الوقت ذاته، ذكرت القناة الثانية العبرية أن إسرائيل طالبت الولايات المتحدة وروسيا بوقف تدهور الأوضاع.

في حين أعربت وزارة الخارجية الروسية، عن قلقها الشديد من الغارات "الإسرائيلية" التي استهدفت الأراضي سوريا وما أدّت إليه من توتّرٍ كبير في مناطق وقف التصعيد، ودعت جميع الأطراف المعنيّة لضبط النفس وتجنّب أي خطوات من شأنها أن تؤدّي إلى تردّي الوضع، وأكّدت ضرورة الاحترام الكامل لسيادة وسلامة أراضي سوريا وغيرها من دول المنطقة، وأضافت: "من غير المقبول على الإطلاق خلق تهديدات على حياة وأمن العسكريين الروس المتواجدين في سوريا تلبية لدعوة من حكومتها الشرعية من أجل مساعدتها في الحرب ضد الإرهابيين".

وأكّدت "غرفة عمليات حلفاء سوريا" أن أي اعتداء صهيوني على سوريا لن يتم السكوت عنه وسيقابل بردٍّ قاسي، وحذرت جيش الاحتلال من الإقدام على حماقة جديدة تمسّ الجيش العربي السوري.

من جهته أدان "حزب الله" بشدّة "العدوان الإسرائيلي" المستمرّ على الجمهورية العربية السورية واستهدافه المتكرر لمنشآتها وبناها العسكرية والمدنية، وأشاد بيقظة الجيش العربي السوري الذي تصدّى ببسالة للطائرات الإسرائيلية المُعادية وتمكّن من إسقاط مقاتلة من طراز "أف ١٦"، ورأى أن "هذا الأمر يعلن عن بداية مرحلة استراتيجية جديدة تضع حدّاً لاستباحة الأجواء والأراضي السورية"، مؤكّداً أنّ تطورات اليوم تعني بشكلٍ قاطعٍ سقوط المعادلات القديمة.

من جهته القيادي في حركة حماس، إسماعيل رضوان، قال: "نشيد بالرد السوري على عدوان الاحتلال ونؤكد وقوفنا إلى جانبه ضد أي اعتداءات، وندعو الأمة العربية والإسلامية لتوحيد صفوفها في مواجهة خطر الاحتلال".

وقد أكّدت أغلبيّة الفصائل الفلسطينية، دعمها لسوريا في مواجهة العدوان والغطرسة الصهيونية، والتأكيد على أن العدو لا يفهم سوى لغة القوة، وأنّ غطرسته يجب أن لا تُترك دون التصدّي لها.